

## إيران:

### آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

الجدول 1	2021
عدد السكان، بالمليون	85.0
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	249.7
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	2936.3
الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	110.7
العمر المتوقع عند الولادة، سنة	76.7
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	819.9

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.  
(أ) أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2019).

ذلك من تبعات ملموسة على الميزانية وعلى مستوى الإنصاف، وزيادة كثافة الكربون في الاقتصاد. وفي حين أن الإجراءات المتخذة على صعيد الحماية الاجتماعية خففت نوعاً ما من حدة الضغوط، فإن غياب الاستهداف السليم لهذه الإجراءات وتأثير التضخم قد حد من تأثيرها بمرور الوقت. وعلاوة على ذلك، أضرت تحديات تغير المناخ في إيران بالنمو، لا سيما في قطاعي الزراعة والصناعة كثيفة العمالة، وذلك في أعقاب ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية وانخفاض معدل هطول الأمطار. وتقيد هذه العوامل وتيرة التعافي ودينامية الاقتصاد في المستقبل.

## أحدث التطورات

واصل الاقتصاد انتعاشه في الأشهر التسعة الأولى من 2021/2020 (أبريل/نيسان - ديسمبر/كانون الأول 2021) بعد عامين من الركود. وقد أدى تعافي قطاعي النفط والخدمات (بنسبة نمو 11.7% و6.5% على التوالي) - بعد استئناف النشاط الاقتصادي عالمياً ومحلياً في أعقاب تفشي الجائحة - إلى تسجيل نمو بنسبة 5% على أساس سنوي في الأشهر التسعة الأولى من 2022/2021. غير أن قطاع الزراعة انكمش 2.1% بسبب الجفاف وانقطاع التيار الكهربائي. وعلى جانب الطلب، أدى نمو الاستهلاك بنسبة 3.4% إلى نمو إجمالي الناتج المحلي مع عودة النشاط إلى مستويات ما قبل الجائحة. كما أن نمو الواردات (25.5%) فاق الزيادة في الصادرات (5.4%)، كما تراجع الاستثمار (5.2%). ولم ينعكس الانتعاش الاقتصادي بعد على سوق العمل لأنه كان مدفوعاً إلى حد كبير بقطاع النفط، ولم يتمكن نمو العمالة في قطاعي الخدمات والصناعات من تعويض فقدان الوظائف في قطاع الزراعة.

## الأوضاع والتحديات الرئيسية

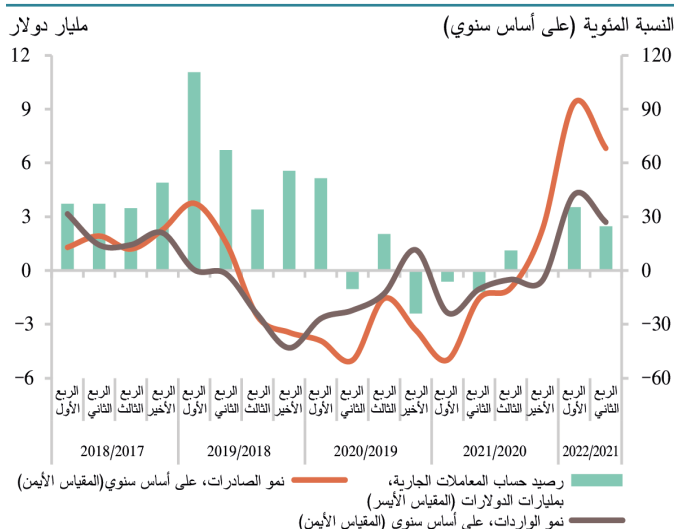
يخرج الاقتصاد الإيراني ببطء من حالة ركود دامت عقداً من الزمن نتيجة جولتين من العقوبات الاقتصادية، فضلاً عن التقلبات الدورية الملحوظة في أسعار النفط، وجائحة فيروس كورونا. فقد سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 2021/2020<sup>1</sup> نفس المستوى الذي سجله في 2011/2010 تقريباً، وانخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 2021/2020 إلى مستواه في 2005/2004. وقد فرض التراجع الكبير في الصادرات النفطية ضغوطاً شديدة على مالية الحكومة في الوقت نفسه، إذ بدأت أسعار النفط في الانخفاض في أواخر عام 2018، الأمر الذي تقاوم خلال الجائحة. وفي حين تم استيعاب ضغوط حساب المعاملات الجارية جزئياً من خلال خفض قيمة الريال وإحلال الواردات، أدى تراجع قيمة العملة إلى جانب عمليات تمويل عجز الموازنة التي قامت بها الحكومة إلى إنكفاء الضغوط التضخمية. وقد أثر ارتفاع معدل التضخم ونقص الوظائف تأثيراً سلبياً على رفاهة الأسر وزاد من حدة المظالم الاجتماعية. وكان تأثير الجائحة على سوق العمل في إيران كبيراً بعد موجات تفشي متعددة استمرت فترات طويلة.

إن التحديات الاقتصادية التي تواجه إيران هي أيضاً هيكلية. فعلى الرغم من التعديلات التي خففت جزئياً من تأثير الصدمات الخارجية، يبقى الاقتصاد مقيداً بأوجه القصور الواسعة النطاق ونشوآت الأسعار التي ساهمت في أن يكون أداء الاقتصاد دون المستوى المطلوب. وتعدّ إيران من أكثر البلدان التي تدعم الوقود الأحفوري على مستوى العالم، الأمر الذي يؤدي إلى اندام الكفاءة في التخصيص فضلاً عما يحدثه

1/تبدأ السنة التقويمية في إيران في 21 مارس/آذار وتنتهي في 20 مارس/آذار من العام التالي.

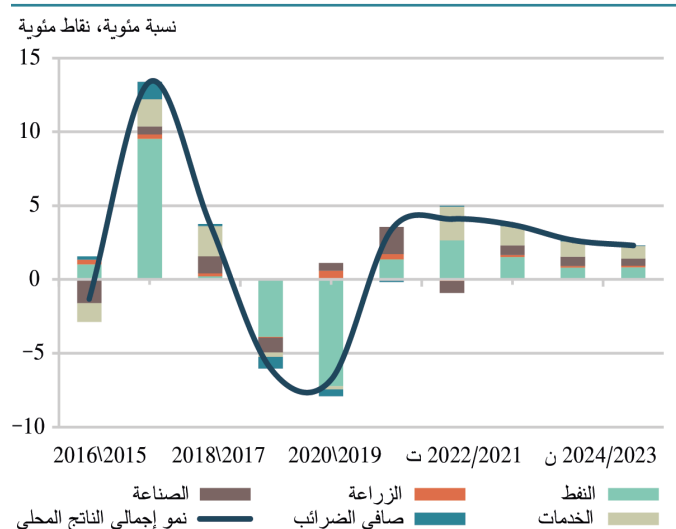
بواصل الاقتصاد الإيراني تعافيه التدريجي الذي بدأ في منتصف عام 2020 مدعوماً من قطاع النفط والخدمات. غير أن نقص المياه والطاقة أدى إلى انكماش قطاعي الزراعة والصناعة. وحتى الآن لم يتم استرداد سوى ثلث الوظائف التي فقدت خلال جائحة كورونا. وأدى النقص في عائدات النفط إلى تزايد عجز الموازنة، مما زاد من الضغوط التضخمية عبر عمليات تمويل العجز التي قامت بها الحكومة. ومن المتوقع أن يظل النمو متواضعاً في ظل مخاطر التطورات الإيجابية والسلبية المرتبطة بديناميكيات سوق النفط، والتوترات الجيوسياسية، والجائحة، وتغير المناخ.

الشكل 2. إيران / رصيد حساب المعاملات الجارية



المصادر: البنك المركزي الإيراني وحسابات خبراء البنك الدولي

الشكل 1. إيران / تحليل نمو إجمالي الناتج المحلي وجانب الطلب



المصدر: البنك المركزي الإيراني، وحسابات خبراء البنك الدولي.

وواجهت الحكومة تحديات في تمويل العجز المتزايد في المالية العامة بسبب انخفاض إيرادات النفط وزيادة الإنفاق. وعلى غرار الصادرات، سجلت عائدات النفط نمواً سريعاً في النصف الأول من 2022/2021 (أكثر من 300% على أساس سنوي)، وإن كان ذلك انطلاقاً من مستوى منخفض قياسي. ولم تحقق عائدات النفط سوى 14% من الهدف الطموح المحدد في موازنة العام وشكلت 12% من الإيرادات الحكومية (مسجلة تحسناً عن 4% المسجلة في النصف الأول من 2021/2020 ولكن ظلت أقل بكثير من نسبة الـ 50% التي سُجلت في النصف الأول من 2019/2018 قبل فرض العقوبات). بيد أن الحصيلة الضريبية زادت بنسبة 60%، مما يعكس جزئياً ارتفاع التضخم، كما زادت النفقات بنسبة 58%. وقد رفع ذلك عجز الموازنة إلى 6.8% من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من 2022/2021، والذي تم تمويله بشكل رئيسي من خلال إصدار سندات (82%)، إذ لم تتمكن الحكومة من بيع الأصول العامة التي كانت تطمح في بيعها.

وواصل التضخم ارتفاعه التصاعدي مدفوعاً بتوقعات ارتفاعه، وخفض قيمة العملة، والتوسع النقدي. وقد ارتفع التضخم الكلي والأساسي في 2022/2021 إلى 40.7% و 51% على التوالي، ليتجاوز التضخم 35% للسنة الثالثة على التوالي، لكنهما عادا وانخفضا منذ ذلك الحين ليسجلا 35.4% و 39.1% على أساس سنوي في شهر فبراير/شباط 2022. وفي العشرة شهور الأولى من 2022/2021، انخفضت قيمة الريال الإيراني 14.7% مقابل الدولار، وزاد المعروض النقدي (ن) 39.8%. ويفضل الارتفاع القوي في صادرات الهيدروكربونات حقق رصيد المعاملات الجارية فائضاً قدره 5.9 مليار

دولار في النصف الأول من 2022/2021. وقد شهدت صادرات النفط نمواً سواء من حيث السعر أو الكميات (المحتملة)، لتصل إلى 18.6 مليار دولار (مرتفعة بنسبة 118% على أساس سنوي)، وهو ما يُعزى جزئياً إلى التأثيرات الأساسية مقابل انهيارها في 2021/2020 بعد الجائحة. وفي حين لم يتم الإعلان رسمياً عن حجم صادرات النفط (بسبب العقوبات)، تشير زيادة معدل نمو إنتاج النفط في 2021 (21%) إلى اتجاه تصاعدي في الصادرات، بما في ذلك من خلال الصادرات غير المباشرة إلى الصين. وقد تجاوزت الصادرات والواردات غير النفطية مستويات ما قبل الجائحة خلال الفترة من أبريل/نيسان 2021 إلى فبراير/شباط 2022 بنسبة 12.7% و 16.6% على التوالي.

## الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يظل متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي متواضعاً في الأجل المتوسط، إذ لا يزال الاقتصاد مقيداً نتيجة ضعف الطلب المحلي والعالمي جراء التأثير المستمر للجائحة، بينما تظل التجارة، ولا سيما صادرات النفط، مقيدة بالعقوبات التي لا تزال سارية. ويُتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي دون إمكاناته نتيجة تراجع الاستثمار الحقيقي في السنوات السابقة. ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم مقارنة بعام 2022/2021، لكنه يبقى أعلى من 30% سنوياً، مع استمرار ضغوط المالية العامة وضغوط أسعار الصرف. وسيستمر التضخم في الضغط على موارد رزق الأسر الفقيرة والضعيفة، التي تضررت بشدة بالفعل من جائحة كورونا.

وينتظر أن يؤدي الارتفاع المتوقع في أسعار النفط خلال فترة التوقعات وزيادة حجم صادرات النفط بالنظر إلى ندرة المعروض في أسواق النفط العالمية إلى كبح الضغوط على المالية العامة. ومع ذلك، من المتوقع أن يستمر عجز رصيد المالية العامة عند 3.8% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2022-2024 نتيجة لزيادة الإنفاق بسبب ارتفاع فاتورة الأجور والإنفاق على المعاشات التقاعدية.

وتظل آفاق المستقبل الاقتصادي لإيران عرضةً لمخاطر جمة. فعلى الجانب الإيجابي، من الممكن أن يؤدي استمرار ارتفاع أسعار النفط في أعقاب التوترات العالمية المتصاعدة إلى تعزيز عائدات المالية العامة بشكل مباشر، وأن يسفر بشكل غير مباشر عن نمو أسرع في حجم صادرات النفط إذا سعت أسواق النفط إلى الحصول على كل الإمدادات المتاحة لتخفيف الضغوط على الأسعار. ومع العقوبات المفروضة على كل من إيران وروسيا، فإن زيادة التجارة والاستثمار مع روسيا من شأنه أن يحد من تأثير العقوبات على إيران. وتتصل مخاطر التطورات السلبية بظهور متحورات جديدة من فيروس كورونا، وتفاقم تأثير تغير المناخ، واشتداد التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك تأثير الصراع الدائر على أسعار الغذاء العالمية وواردات إيران منها.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2: إيران / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

2024/25	2023/24	2022/23	2021/22	2020/21	2019/20	
2.3	2.7	3.7	4.1	3.4	-6.8	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.9	2.3	2.9	3.4	-0.4	-7.7	الاستهلاك الخاص
2.9	3.4	3.9	3.9	-2.3	-6.0	الاستهلاك الحكومي
3.4	3.4	5.3	-4.4	2.5	-5.9	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
4.5	5.6	8.7	8.9	-5.4	-29.9	الصادرات، السلع والخدمات
3.1	3.9	5.1	22.8	-29.2	-38.1	الواردات، السلع والخدمات
2.3	2.7	3.7	4.1	3.6	-6.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
1.5	1.5	1.7	-1.3	4.5	8.8	الزراعة
3.2	3.5	5.4	4.6	8.4	-15.9	الصناعة
1.7	2.1	2.6	4.6	-0.1	-0.5	الخدمات
32.1	34.8	37.6	40.7	36.4	41.3	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
2.8	3.1	4.7	1.8	-0.3	1.5	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
-3.9	-3.8	-3.7	-5.5	-6.3	-5.0	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
43.2	44.5	46.4	49.8	52.0	48.0	إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
-3.1	-3.0	-2.8	-4.5	-5.3	-4.5	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.0	2.2	2.8	2.8	-3.2	-0.6	نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
71.3	71.4	71.3	71.0	70.5	71.3	انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.